مدير عام مكتب الثروة السمكية بالمحافظة لـ(الثورة):

حضرموت تحتل المرتبة الأولى في الإنتاج السمكي

(20) جمعية سمكية و(12467) صياداً يمتلكون (4402) قارب صيد

يعد القطاع السمكي من القطاعات الاقتصادية البارزة في بلادنا ويشكل أحد الركائز الأساسية الهامة في الاقتصاد الوطني ومن هذه الأهمية أولت القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اهتماماً كبيراً للثروة البحرية من خلال صرف المكائن والمضخات للصيادين ومنع الصيد العشوائي ومحاسبة المخالفين. ولتسليط الضوء على النشاط السمكي في محافظة حضرموت والصعوبات والمشاكل التقينا الأخ المهندس صالح محمد بحول مدير عام مكتب وزارة الثروة السمكية بمحافظة حضرموت الذي بدأ حديثه قائلاً:

المكلا/ أحمد محمد بن زاهر

– بحرنا غني بأجود الأسماك ويتوسط جغرافياً في الحقل الرئيسي للإنتاج السمكي بالجمهورية اليمنية جعل المحافظة تحتل المرتبة الأولى بالمحافظات الساحلية لامتلاكها المقومات وعوامل استغلال الموارد السمكية كما يوجد حوالي (٢٠) جمعية سمكية ينتمي إليها حوالي (١٢٤٦٧) صياداً يمتلكون (٤٤٠٢) قارب صيد لمختلف الأنواع تقدر بحوالي ٦٠٠ طن يومياً وطاقة تخزين للمنتجات السمكية تزيد على ٢٠ ألف طن يومياً وقدرة تجميدية للأحياء المائية تقدر بحوالي ٤٥٠ طناً يومياً بطاقة تصنيعية تزيد عن ٥٠ مليون علبة في اليوم بالإضافة إلى ثلاثة معامل لصناعة قوارب صيد.

الصيد التقليدي

● وعن الصيد التقليدي في محافظة حضرموت قال:

– تحتل محافظة حضرموت أهمية خاصة نظراً لاحتلالها شريطاً ساحلياً طويلاً ويوجد بها تجمعات سمكية كبيرة بها عدد كبير من الصيادين التقليديين يعملون بوسائل ومعدات اصطياد مختلفة ابتداء بالعدة وانتهاء بأشباك التحليق بالإضافة إلى استخدام السخاوي والأقفاص بطرق مختلفة للأحبار أو الأسماك، كما أن إنزال المنتجات من الأسماك والأحياء البحرية والأخرى في مراكز الإنزال التي تم تحديدها بموجب قرار وزاري بخمسة عشر مركزاً تشرف على إدارتها الجمعيات السمكية وهناك حوالي ثلث إنتاج الجمهورية اليمنية سنوياً من أسماك مهاجرة تقطع في هجرتها حوالي من ٨ ؟ ١٠ ألف كيلو متر، كما أن الصيد التقليدي أحد المصادر الرئيسية التي يعتمد عليها الصيادون في إعانة أسرهم.

● واستطرد الأخ المهندس صالح بحول قائلاً:

– لقد حدد قانون تنظيم الصيد رقم ٢ لعام ٢٠٠٦م منطقة عمل قوارب الاصطياد الساحلي بعد خمسة أميال بحري وذلك لخدمة الصياد التقليدي لكون المنطقة تحت الخمسة أميال بحري هي المنطقة الغنية بالأسماك وللحفاظ على معدات ووسائل عمل الصيادين من الجرف، وعند استلامنا لمهام مكتب الوزارة بالمحافظة تم اتخاذ جملة من الإجراءات العملية حيث تم تشكيل لجنة للفحص والمعاينة للقوارب ولجنة للفحص والتفريغ وكذا التوقيع على محاضر التفريغ في الميناء وبعد انتهاء العمل مباشرة.

كما تم إضافة مندوب لمكتب المالية لعضوية اللجنة وبذلك أصبحت عملية التفريغ تتم تحت مسئولية ثلاث جهات الثروة السمكية المالية والجمارك، ونتيجة لتلك الإجراءات حيث وصلت عائدات السيولة من الصيد التجاري مبلغاً قدره مليون وخمسمائة وثلاثة وعشرين ألفاً وثمانية وثمانين دولاراً وهناك ينحصر عمل إدارة الجودة بالمكتب خلال الفترة الماضية في إصدار شهادات التصدير فقط بالإضافة لبعض المهام الأخرى وأهمها التفتيش الدوري على معامل تحضير الأسماك ومراكز الإنزال والأسواق ولتفعيل نشاط إدارة الجودة:

١) تفعيل الرقابة المزدوجة بحيث يتم تحويل علمية الفحص والمعاينة للكميات المصدرة من قبل مكاتب الوزارة بالمديريات ومن ثم رفعها إلى الإدارة العامة بمكتب الوزارة لإصدار الشهادة.

٢) حضور ممثل الجودة عند شحن الكمية المصدرة.

٣) إلزام الشركات برفع كشوفات أسبوعية عن الكميات للأسماك المشتراة مع تحديد موقع للإنزال ورقم فاتورة الشراء وذلك بهدف القضاء على عملية تهريب الأسماك والتهرب عن رفع عائدات الدولة.

٤) بناء مختبر الجودة بالمكلا وثم تزويدها بكافة المعدات والأجهزة والمواد المطلوبة لشغل المختبر.

٥) ونتيجة لهذه الإجراءات فقد بلغت إيرادات رسوم الخدمات التسويقية لكميات الأحياء المائية المصدرة إلى الخارج بواقع ١٪ من قيمة الكميات المصدرة مبلغاً قدره مائة وسبعة وستين مليوناً وستمائة وثلاثة وسبعين ألفاً وخمسمائة وسبعة ريالات فقط.

الإنتاج السمكي

● وعن الإنتاج والصادرات السمكية للعام المنصرم ٢٠١٠م قال: – مبلغ إجمالي إنتاج محافظة حضرموت من الأسماك والأحياء البحرية المصطادة بالطرق التقليدية خلال العام الماضي ٢٠١٠م ٢٦ ألفاً و٩٨٢ طناً موزعة على مراكز الإنزال بساحل حضرموت، وبلغ إجمالي مبيعات الصيد التقليدي لنفس الفترة ٢٠٧ ملايين و٨٤٨ ألفاً و٥٧١ ريالاً، وبلغ إجمالي الصادرات السمكية لعام ٢٠١٠م مبلغ ٣٨ ألفاً و٦٧١ طناً بنسبة نحو ١٢٪ فيما بلغت الصادرات السمكية لنفس الفترة ٥٧ مليوناً و٩٣٢ ألفاً و٣٥٧ ريالاً.

الرقابة البحرية

● وعن الرقابة البحرية والتفتيش البحري قال:

– يتمثل دور الرقابة البحرية في الحفاظ على الثروة السمكية في مياهنا الأقليمية لحمايتها من الاصطياد العشوائي من خلال تطبيق القوانين والقرارات الوزارية واللوائح التنفيذية الخاصة، ومكتب الثروة السمكية يقوم بدوره في الإشراف على نشاط كافة قوارب الصيد الساحلي والصناعي وخاصة التي تعمل في مياه البحر العربي من منطقة بئر علي غرباً حتى حدود المياه اليمنية مع سلطنة عمان شرقاً أو بالذات القوارب التي تعمل وفق اتفاقيات موقعة مع وزارة الثروة السمكية ولديها تراخيص عمل، ومن الإصلاحات التي تمت بمكتب الثروة السمكية خلال عام ٢٠١٠م توزيع ثلاثة قوارب للرقابة البحرية مع طواقمها على مديريات (المكلا ؟ الشحر ؟ الريدة) باعتبار أن هذه المناطق مناطق اصطياد كبيرة وحجم حركة الإنتاج فيها كبير جداً.

وأيضاً تم توزيع كافة المخصصات المالية المتعلقة بهذه القوارب والمتعلقة بالمكتب بالمديريات وذلك بغرض إتاحة الفرص لمكتبنا بالمديريات الساحلية للقيام بالمهام المناطة بها.

الجمعيات السمكية

● كيف تقيمون إذاً الجمعيات السمكية العاملة بالمحافظة؟!

– بالنسبة للجمعيات السمكية في المحافظة تشكل نموذجاً للعمل والنشاط التعاوني ومكتب الوزارة بالمحافظة يقدم للجمعيات السمكية بالمحافظة كل الدعم من أجل الارتقاء بالمستوى المطلوب للجمعيات السمكية العاملة في القطاع السمكي، كما حظيت هذه الجمعيات بالكثير من الدعم من خلال تنفيذ المشاريع السمكية ومن هذه المشاريع التي حصلت عليها الجمعيات السمكية المشروع الرابع ومكوناته لتحسين جودة المنتجات السمكية وتحقيق ارتفاع الأسعار وبهذا يكون قد حققت الجمعيات عوائد كبيرة جداً في الرسوم التي تحصل عليها من مبيعات الثلج وغيرها، وبالرغم من هذه العوائد التي حققتها الجمعيات السمكية إلا أن معظمها يعاني من شحة الموارد المالية والسبب في ذلك يرجع إلى ضعف إدارة هذه الجمعيات بالمحافظة في إدارة تلك الأموال.